



السلام



من السلام إلى الإزدهار
رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني



"من السلام إلى الإزدهار" سيمكن الشعب الفلسطيني من
بناء مستقبل أفضل له ولأبنائه.

المحتويات

5	مقدمة
7	من السلام إلى الإزدهار: أهداف الرؤيا الشاملة
8	الفصل الأول: إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية
10	إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية: الأهداف
10	إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية من خلال بناء أساس للنمو والاستثمار التجاري
10	استراتيجية للإصلاح
10	الثروات البشرية
11	ريادة الأعمال والابتكار
12	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
12	إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية من خلال فتح الضفة الغربية وغزة
12	الطرق والسكك الحديدية
13	المعابر الحدودية
13	إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية من خلال بناء البنية التحتية الأساسية
13	الطاقة
14	المياه والصرف الصحي
15	الخدمات الرقمية
15	إطلاق العنوان للإمكانيات الاقتصادية من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص
16	السياحة
16	الزراعة
17	الاسكان
17	التصنيع
18	الموارد الطبيعية
18	إطلاق القرارات الاقتصادية الكامنة عبر تعزيز التنمية والإقليمية التكاملية
18	الاستقرار الاقتصادي والتنمية
19	التبادل التجاري الإقليمي
19	الاستثمار الإقليمي
19	الخدمات المتبدلة عبر الحدود
20	السياحة الإقليمية
21	الفصل الثاني: تمكين الشعب الفلسطيني.
22	تمكين الشعب الفلسطيني: الأهداف
22	تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز الخدمات التعليمية
22	جودة التعليم
23	إناحة الوصول للتعلم
24	القدرة على تحمل التكاليف التعليمية
24	تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة

24	الشباب والنساء.....
24	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.....
25	التعليم التقني والمهني.....
25	التدريب الداخلي والتلمذة.....
26	تدريب القوى العاملة.....
26	تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية.....
26	إتاحة الوصول للرعاية الصحية.....
27	جودة الرعاية الصحية.....
28	الرعاية الصحية الوقائية.....
28	تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة.....
28	الفنون والثقافة.....
29	الرياضة وألعاب القوى.....
30	الخدمات البلدية.....
31	الفصل الثالث: تعزيز الحكومة الفلسطينية.....
32	تعزيز الحكومة الفلسطينية: الأهداف.....
32	تعزيز الحكومة الفلسطينية من خلال خلق بيئة عمل أفضل.....
32	حقوق الملكية.....
33	الإطار القانوني والضريبي.....
33	أسواق رؤوس الأموال والسياسة النقدية.....
34	التبادل التجاري الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر.....
34	تعزيز الحكومة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات.....
35	استقلالية القضاء.....
35	المساءلة.....
35	الشفافية.....
36	المجتمع المدني.....
36	تعزيز الحكومة الفلسطينية عن طريق تحسين الأداء الحكومي.....
36	الاستدامة المالية.....
37	الخدمات المدنية.....
37	توفير الخدمات.....
38	خاتمة.....

المقدمة

لقد عاشت أجيال من الفلسطينيين دون الشعور بالسلام ودخلت الضفة الغربية وغزة في أزمة طال أمدها. ومع ذلك ، فإن الوضع الفلسطيني لن ينتهي هنا. وهذا لأن الشعب الفلسطيني يواصل مسعاه التاريخي لتحقيق تطلعاته وبناء مستقبل أفضل لأبنائه.

مشروع "من السلام إلى الإزدهار" هو رؤيا لتمكن الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية ويتألف المشروع من ثلاثة مبادرات من شأنها أن تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تيسير أكثر من \$50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات. و يمثل مشروع "من السلام إلى الإزدهار" الجهد الدولي الأكثر طموحاً وشمولًا للشعب الفلسطيني حتى الآن. وإذا لها القدرة على إحداث تحول جوهري في الضفة الغربية وغزة وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني - لا يتصف بالشدائدي والخسائر، بل يتسم بالحرية والكرامة.

المبادرة الأولى ستنطلق العنوان للإمكانيات الاقتصادية للفلسطينيين. من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والأسواق المالية، والهيكل الضريبي المزدوج للنحو، ومشروع تعرفة منخفضة الذي يقلل الحواجز التجارية. تتصور هذه المبادرة إصلاحات سياسية مقرونة بإستثمارات استراتيجية للبنية التحتية التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص: المستشفيات، والمدارس، والمنازل، والأعمال التجارية سيتاح لها الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الرقمية بأسعار ممكنة. ستتدفق مليارات الدولارات من الإستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني، وسيكون للشركات التجارية إمكانية التوصل لرؤوس الأموال، وسيتم ربط أسواق الضفة الغربية وغزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. ويمكن للنحو الاقتصادي الناتج عن ذلك أن ينهي أزمة البطالة الحالية ويتحول الضفة الغربية وغزة إلى مركز غني بفرص العمل.

المبادرة الثانية ستمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته من خلال فرص تعليمية محلية جديدة قائمة على معطيات تعليمية ومعتمدة على نتائج ، وتوسيع برامج التعليم من خلال شبكة الإنترن特 ، وزيادة التدريب المهني والتكنى ، وأفاق التبادلات الدولية، فإن هذه المبادرة ستعزز وتوسيع مجموعة متنوعة من البرامج التي تسهم بشكل مباشر في رفاهية الشعب الفلسطيني. سوف يعزز النظام التعليمي الفلسطيني ويضمن تمكّن الطلاب من تحقيق أهدافهم الأكاديمية والإستعداد للانضمام للقوى العاملة.

وبنفس القدر من الأهمية، سيتسنى الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بشكل واسع، حيث سيتم تجهيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات ومعدات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والتربوية ستحسن من جودة معيشة الشعب الفلسطيني بدأية بالحدائق والمؤسسات الثقافية ومروراً بالمرافق الرياضية والمكتبات. كل هذه المشاريع ستساهم في تحسين الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

وستعمل المبادرة الثالثة على تعزيز الحكومة الفلسطينية، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكن نمو القطاع الخاص. ستدعم هذه المبادرة القطاع الفلسطيني العام في إجراء التحسينات والإصلاحات الازمة لتحقيق الناجاح الاقتصادي على المدى الطويل. الإن Zimmerman بالتمسك بحقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتتنظيمي للأعمال التجارية، وإعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو وقابل للتنفيذ، وتطوير أسواق رأسمالية قوية ستؤدي إلى زيادة الصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن وجود فرع قضائي عادل ومستقل أن يكفل حماية هذه البنية المواثية للنمو وأن يساهم في إزدهار المجتمع المدني. بالإضافة إلى أن النظم والسياسات الجديدة ستساعد على تعزيز شفافية الحكومة وقابلية حضورها للمساءلة. وسيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على إعتماد القطاع العام الفلسطيني على الجهات الواهبة ووضع الفلسطينيين على مسار تحقيق الإستدامة المالية على المدى الطويل. وسيجري تديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتيسير تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بأكبر قدر من الفعالية. يمكن لهذه المبادرة وبدعم من القادة الفلسطينيين أن تمهّد الطريق إلى عهد جديد من الحرية وإتاحة الفرص للشعب الفلسطيني وأن تضفي طابعاً تأسيسياً على السياسات الازمة للنجاح في التحول الاقتصادي.



و هذه المبادرات الثلاث ليست مجرد رؤيا لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني فحسب - بل هي أيضاً الأساس لخطة قبلية للتنفيذ. ستوضع رؤوس الأموال التي يتم جمعها من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره مصرف إثماري متعدد الأطراف. وسيقوم نظام المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والضمادات المشروطة بحماية الإستثمارات وضمان تخصيص رؤوس الأموال بكفاءة وفعالية. ستعمل القيادة الإدارية للصندوق مع البلدان المستفيدة لوضع خطوط توجيهية سنوية للاستثمار، والأهداف الإنمائية، وإصلاحات الحكومة التي ستدعم تنفيذ المشاريع في المجالات المحددة في إطار مشروع "من السلام إلى الإزدهار". ستوزع المنح والقروض ذات الشروط الميسرة وغير ذلك من الدعم على المشاريع التي تستوفي المعايير المحددة من خلال عملية مبسطة من شأنها أن تتيح المرونة والمساعدة على حد سواء.

و إذا ما تم تنفيذ مشروع "من السلام إلى الإزدهار" فإنه سيمكن الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي تطمح الأجيال إلى إنشائه. وستسمح هذه الرؤيا للفلسطينيين بالتمتع بمستقبل أفضل وإغتنام الفرصة لتحقيق أحلامهم. وبمساعدة أطراف المجتمع تصبح هذه الرؤيا ممكنة، ولكن القدرة على إطلاقها تقع على عاتق الشعب الفلسطيني. ولا يمكن للفلسطينيين تحقيق الرخاء إلا من خلال السلام.

"من السلام إلى الإزدهار": أهداف الرؤيا الشاملة

في مدى عشر سنوات



ونتيجة لما ذكر أعلاه، فسوف يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

مليون

توفير أكثر من مليون وظيفة في الضفة الغربية وغزة



خفض معدل البطالة إلى ما يقارب أرقام آحادية



خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50 في المائة

الفصل الأول

إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية

اتفاق سلام دائم سيضمن مستقبلاً من الفرص الاقتصادية لجميع الفلسطينيين.

ستثني المبادرة الأولى من مشروع "من السلام إلى الإزدهار" أساساً جديداً للإقتصاد الفلسطيني، وثُلَّد نمواً إقتصادياً سريعاً وتخلق فرصاً للعمل. وتم بناء هذا الجزء من الخطة حول أربعة برامج أساسية سيتتم دعمها من قبل مؤسسة النمو الاقتصادي والإستثمار التجاري. فمشروع "من السلام إلى الإزدهار" سوف يخلق بيئة الأعمال التي تمنع المستثمرين ثقة بان أصولهم ستكون آمنة من خلال تحسين حقوق الملكية، وسيادة القانون، والإستدامة المالية، وأسواق رؤوس الأموال، وسياسات مكافحة الفساد.

سيخفف البرنامج الأول من القيود المفروضة على النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال فتح الضفة الغربية وغزة أمام الأسواق الإقليمية والعالمية. وستساعد الاستثمارات الرئيسية في النقل والبنية التحتية الضفة الغربية وغزة على الإندماج مع الاقتصادات المجاورة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة القراءة التنافسية للصادرات الفلسطينية والحد من تعقيدات النقل والسفر. ولتحكمة هذه الاستثمارات، سيدعم هذا البرنامج أيضا الخطوات اللازمة لتحسين التعاون الفلسطيني مع مصر وإسرائيل والأردن، بهدف الحد من الحاجز التنظيمي أمام حركة السلع والأشخاص الفلسطينيين.

سيدعم البرنامج الثاني الاقتصاد الفلسطيني من خلال إنشاء البنية التحتية الأساسية التي يحتاج إليها الشعب الفلسطيني وأعماله التجارية لتحقيق الإزدهار. وسوف يسهل هذا البرنامج إعتماد مليارات الدولارات من الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات مما سيزيد زيادة القرفة على توليد الطاقة الكهربائية مع إنشاء شبكات نقل وتوزيع فعالة. وستلتقي الجهات المعنية الفلسطينية التدريب والمساعدة لإدارة هذه البنية التحتية وزيادة المنافسة لبقاء التكاليف منخفضة بالنسبة للمستهلكين.

يركز البرنامج الثالث على تعزيز نمو القطاع الخاص مع إمكانية خفض البطالة إلى أرقام آحادية تقريباً وخلق أكثر من مليون وظيفة فلسطينية جديدة. وبعد اعتماد الإصلاحات الرئيسية في مجال السياسات وإنشاء البنية التحتية الأساسية، يتصور مشروع "من السلام إلى الإرث" خلق إستثمار إثنان من القطاع الخاص في ريادة المشاريع والأعمال التجارية الصغيرة والسياحة والزراعة والإسكان والتكتنولوجيا. وسيكون الهدف من الاستثمار في مراحله المبكرة هو إزالة القيود المفروضة على النمو وإسهام المشاريع الرئيسية التي تشكل قوى دافعة لتوسيع فرص العمل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. فبدايةً من الأب الذي يعمل في متجره لدعم عائلته، والخريجات الجامعيات الشابات اللائي يقمن ببناء أوائل مشاريعهن، فإن الفلسطينيين العاملين في جميع أنحاء القطاع الخاص سوف يستفيدون من هذا البرنامج.

يشجع البرنامج الرابع تعزيز التنمية والتكميل الإقليميين، ويخلق فرصاً جديدة للأعمال التجارية الفلسطينية، ويزيد التجارة مع دول الجوار. وسيعزز هذا البرنامج إقتصاديات مصر وإسرائيل والأردن ولبنان ويقلل من الحاجز التجاري في جميع أنحاء المنطقة. فالتعاون المتزايد بين الشركاء التجاريين سيدعم الشركات التي تسعى إلى تطوير الأعمال التجارية الدولية في هذه البلدان، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة. وسيساعد هذا البرنامج القطاع الخاص الفلسطيني على الاستفادة من فرص النمو من خلال تحسين الوصول إلى الإقتصادات القوية المجاورة.

إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية:

الأهداف

- » زيادة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 40 بدلًا من 17 بالمئة
- » ضمان التوافر المستمر للكهرباء بتكلفة ميسورة في الضفة الغربية وغزة
- » مضاعفة إمدادات المياه الصالحة للشرب للفرد الواحد المتاحة للفلسطينيين
- » تمكين الخدمات المعلوماتية الفلسطينية لتصبح عالية السرعة
- » زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 1.4 إلى 8 في المائة

إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية من خلال بناء أساس للنمو والاستثمار التجاري

استراتيجية الإصلاح

الإنقلابات الاقتصادية الناجحة تعتمد مبادئ أساسية لبناء مؤسسات ذات أهمية حيوية ولتنفيذ الإصلاحات التنظيمية التي تجذب الاستثمار التجاري وتحافظ على النمو الطويل الأجل الميسر من قبل القطاع الخاص. والدول المزدهرة ذات بيئة صديقة للأعمال مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان و اليابان أنشأت اقتصادات حديثة بالتركيز على النمو المبني على الاستثمار، والنمو القوي للبنية التحتية، و صادرات قوية. وبالإضافة إلى ذلك حقوق الملكية، وسيادة القانون، والمسؤولية المالية، والاستقلالية، وأسواق رأس المال، وضمانة مكافحة الفساد كلها ثُشكَل عناصر حاسمة في استراتيجية النمو التي وضعتها هذه الرؤيا.

إن مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يتبنى هذه المبادئ الأساسية ويعطي لها الأولوية في رحلة الشعب الفلسطيني إلى النجاح الاقتصادي المستمر. الترويج لهذه الإصلاحات الأساسية والتنظيمية والتقنية إلى جانب دعم الأعمال التجارية وتقديم المساعدة الفنية ستؤدي إلى خلق البنية الصديقة للأعمال وهي الازمة للتحول الاقتصادي الذي يمكن أن يعود بالفعّ على الأجيال القادمة.

الثروات البشرية

إن خلق الأساس للنمو والاستثمار التجاري يبدأ بالشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون لا يختلفون عن جميع الناس فهم يحلمون بمستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة ويطمحون أن يكونوا ناجحين مهنياً. إن مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يوفر طريقاً لتحقيق تلك الأحلام. وإعتماداً على نماذج مثل ألمانيا والسويد، يضع برنامج "الثروات البشرية" إستراتيجية لتدريب، وتطوير، وتوظيف الجيل القادم من رجال ونساء الأعمال الفلسطينيين والقادة المدنيين. فهو يبني قاعدة الثروات البشرية للإقتصاد الفلسطيني ويعطي الأولوية للإستثمار في التعليم التقني والمهني، وبرامج العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (STEM). إن التدريب الكفيل بالارتقاء بمهارات القوى العاملة يُعد الفلسطينيين لمباشرة وظائف اليوم وريادة إقتصاد الغد بشكل أفضل. وسيكون لدى الشركات ثقة أكبر بأن الفلسطينيين ستتوفر لديهم المهارات الازمة لشغل الوظائف التي يسعون إلى إنشائها، مما سيؤدي إلى دورة فعالة من الإستثمارات الجديدة وتوسيع الأنشطة القائمة.

ريادة الأعمال والإبتكار

يشكل عنصر "ريادة الأعمال والإبتكار" ونمو القطاع الخاص حجر الزاوية في الاقتصادات الحيوية. أحدث نجاحات الشركات الفلسطينية الجديدة تثبت أن أصحاب المشاريع الفلسطينيين لديهم قدرة رائعة على بناء شركات بيتكرة ومزدهرة. ومن أجل إستغلال نجاحاتها لا بد من إنشاء إطار مؤسسي للنمو، لإعداد المزيد من أصحاب المشاريع الفلسطينيين وشركاتهم الناجح. ولا تزال المنظومة البيئية الحاضنة في البلدان المجاورة غير مستغلة من قبل الشعب الفلسطيني، إذ يقدم الفلسطينيون من جميع أنحاء العالم مجموعة من المواهب التي يمكن أن تدعم ثقافة بدء المشاريع المحلية القوية. وسيدعم هذا البرنامج قطاع بدء المشاريع الفلسطينية الناشئة من خلال مساعدة رواد الأعمال الفلسطينيين على التغلب على معوقات النمو وكسر قيود نقص الموارد التي يواجهونها اليوم. ومن خلال الدخول في شراكة مع شركات رؤوس الأموال الاستثمارية الفلسطينية ومثيلاتها الدولية، سيرث هذا المشروع التعاون الإقليمي للشركات الفلسطينية الوعادة ويدعم إستثماراتها الخاصة. وسيساعد هذا البرنامج أيضاً بالإضافة إلى الإستثمارات الأخرى في التعليم والخدمات الرقمية، على تمكن الجيل القادم من رواد الأعمال الفلسطينيين للابتكار وبناء شركاتهم الخاصة الناجحة، وخلق بيئة ناجحة لتنظيم المشاريع في الضفة الغربية وغزة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة التي توظف اليوم غالبية القوى العاملة الفلسطينية دوراً حاسماً في نجاح الاقتصاد الفلسطيني. وسيتطلب قطاع الأعمال المحلية المزدهرة في الضفة الغربية وغزة الحصول على تسهيلات إنتمانية وعلى إصلاح جوهري للقوانين، والقواعد، والسياسات، والأنظمة التي تعيق تقدم الأعمال التجارية وتشكل عائقاً لنمو القطاع الخاص. وسيكفل مشروع "من السلام إلى الإزدهار" لجميع الفلسطينيين - وليس فقط الأثرياء وذوي الصلات - فرصة الإستفادة من منافع السلام. ومن شأن وجود قطاع أعمال محلي نشيط وقوى أن يخلق فرصاً عالية الأجور والجودة للطبقة العاملة الفلسطينية بحيث يكون في نهاية المطاف هو المحرك الرئيسي للإزدهار. ومن أجل تعزيز بيئة خلق فرص عمل للطبقة العاملة، سيشجع هذا المشروع الفلسطينيين على بناء إطار تجاري جديد يشمل جميع العناصر الرئيسية لقطاع الأعمال المزدهر ويغذي نمو الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وسيدعم هذا البرنامج القروض المقدمة للشركات الصغيرة في الضفة الغربية وغزة لضمان حصول هذه المشروعات على رؤوس الأموال اللازمة لإعادة الاستثمار في عملياتها وفي نمو شركاتها. كما سيحفز الدعم المقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة نمو المؤسسات المحلية، التي يمكن أن تكون بمثابة حلif للشركات الدولية الكبيرة الساعية إلى التعاطي بأعمال تجارية أو جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للفلسطينيين. ومن شأن إعطاء الأولوية لوضع إطار تأسيسي للسياسات المناصرة للنمو أن ينهي الحلقة المفرغة للفقر التي تعصف بالشعب الفلسطيني وأن يبدأ التحول نحو التنمية المستدامة والإزدهار.

إطلاق مشاريع

المشروع: جهات التسليف ومضاهاة رؤوس الأموال

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: \$100 مليون في شكل منح لتمويل رؤوس الأموال
يصل إلى \$300 مليون من التمويلات الميسرة الشروط

نظرة عامة على المشروع: سيدعم هذا المشروع إنشاء مؤسسات إقراض لمضاهاة رؤوس الأموال التي تركز على الشركات الفلسطينية وشركات التكنولوجيا الناشئة. سيشجع عنصر المضاربة لرؤوس الأموال الإستثماري والشركات الخاصة على الإستثمار في المشاريع الناشئة الفلسطينية. كما سيحفز عنصر الإقراض للمصارف الفلسطينية على زيادة إقراضها للشركات المؤهلة. وستساعد هذه المؤسسات مجتمعة رواد الأعمال الفلسطينيين على جذب رؤوس الأموال والقروض التي يحتاجونها لبناء الجيل القادم من الشركات الفلسطينية المبتكرة.

إطلاق العنان لإمكانيات الإقتصادية من خلال فتح الضفة الغربية وغزة

الطرق والسكك الحديدية

يواجه الشعب الفلسطيني بشكل روتيني تحديات لوجستية في الضفة الغربية وغزة، مما يعيق السفر، ويسبب ركود النمو الاقتصادي، وخفض الصادرات، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتيح مشروع "من السلام إلى الإزدهار" فرصة للإندماج الطبيعي الفلسطيني من خلال شبكة نقل فعالة وحديثة. كما سيدعم هذا المشروع بناء الطرق في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. والاستثمارات الإضافية ستمول ممراً يوصل بين الضفة الغربية وغزة عبر طريق رئيسي، مع إمكان إنشاء خطأ حديثاً للسكك الحديدية. وستقلل هذه التحسينات من تعقيدات سفر الفلسطينيين وتزيل العوائق التي تؤخر أو تمنع السلع من الوصول إلى وجهتها الأخيرة عن طريق الربط المباشر بين المراكز السكانية وتخفيف الحاجز أمام التنقل.

المعابر الحدودية

للحفاظ على النمو الاقتصادي، يجب أن تكون السلع والأفراد الفلسطينيين قادرين على التحرك بسهولة وأمان عبر الحدود. سيوفر هذا المشروع المساعدة المالية والتكنولوجية لبناء قدرات موظفي المهاجرة والجمارك لتشغيل وإدارة نقاط العبور بالتنسيق مع الدول المجاورة. سيؤدي هذا المشروع أيضاً إلى تحسين المرافق في نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود وبناء منفذ جديدة للدخول. سيتم تجهيز محطات وقوف وسائل النقل بأحدث أجهزة التكنولوجيا لعبور الحدود، وسيتم تجديد المحطات القديمة وتحسينها لتوفير وسائل الراحة للمسافرين لاستخدامها أثناء العبور. وفي نهاية المطاف، فإن هذا المشروع لديه القدرة على إطلاق مستويات غير مسبوقة من التجارة، ونمو الصادرات، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وغزة وحياتها - وخاصة مصر وإسرائيل والأردن.

إطلاق مشاريع

المشروع: "إزالة الحاجز" تحديث نقاط العبور الحدودية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: يصل إلى \$900 مليون في شكل منح تمويلية

نظرة عامة على المشروع: سيتم بناء محطات جديدة للشاحنات وطرق وصول خاصة وغيرها من منشآت البنية التحتية في المعابر الرئيسية. ستدعى هذه الأموال أيضاً برامج تطوير القرارات لتدريب الموظفين الفلسطينيين على أفضل الممارسات، ولتمويل برامج بناء القرارات الجديدة من النظم التكنولوجية. وستؤدي هذه الإستثمارات إلى تقليل أوقات الانتظار وتحسين خدمة العملاء عند نقاط العبور. وسيخلق المشروع مئات الوظائف المباشرة في البناء وفي إدارة نقاط العبور وألاف الوظائف في الاقتصاد الفلسطيني من خلال خفض تكاليف التجارة والسفر.

إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية من خلال بناء البنية التحتية الأساسية

الطاقة

كان النقص في الكهرباء ذات التكلفة الميسورة آثارسلبية عميقة على رفاهية الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة. على المدى القريب، سيركز هذا المشروع على إنهاء أزمة الكهرباء في غزة وبسرعة - حيث سيضمن حصول الفلسطينيين في غزة على ما لا يقل عن 16 ساعة من الكهرباء يومياً في غضون سنة من بداية تنفيذ المشروع. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الإستثمارات في تحديث الشبكات، ومحطة توليد الكهرباء في غزة، والمرافق الحديثة للطاقة المتعددة. ستتكلف الإستثمارات الإضافية في البنية التحتية للطاقة حصول غزة على الكهرباء باستمرار وذالك في غضون خمس سنوات، وسيقوم بتخفيض تكلفة الكهرباء في الضفة الغربية عن طريق زيادة الإمدادات المحلية وتحسين البنية التحتية للشبكة. وأخيراً، سيوفر هذا المشروع الدعم التقني لزيادة قدرة المرافق الفلسطينية على إدارة وخدمة هذا القطاع.

الماء والصرف الصحي

يُعد الحصول على المياه عاملاً حاسماً في تمكين النشاط الاقتصادي في العديد من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. إن هذا المشروع لديه القدرة، من خلال تخصيص إستثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية التي تزيد من إمدادات المياه، بما في ذلك مراافق تحلية المياه، والأبار، وشبكات التوزيع، على مضاعفة كمية المياه الصالحة للشرب والمتاحة لكل فرد فلسطيني في غضون خمس سنوات. وسيدعم التمويل الإضافي تطوير مراافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وغزة، مما يضع حدأً للمخاطر الصحية العامة المستمرة التي تشكلها مياه الصرف غير المعالجة. وستتم إعادة استخدام هذه المياه المعالجة مما يخلق إمدادات هائلة من المياه بأسعار معقولة للاستخدام الزراعي والصناعي.

إطلاق مشاريع

المشروع: "إمداد غزة بالطاقة" تحدث محطة الطاقة

الموقع: غزة

التمويل: يصل إلى \$590 مليون في شكل منح وتمويلات ميسرة الشروط

نظرة عامة على المشروع: ستتوفر المرحلة الأولى من هذا المشروع ما يصل إلى \$90 مليون دولار من التمويل الممنوح لدعم تمويل محطة توليد الكهرباء في غزة من وقود المازوت إلى الغاز الطبيعي وتوصيلها بالإمدادات اللازمة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إمدادات الكهرباء في غزة بحوالي 70 ميغاواط وخفض تكلفة الكهرباء بشكل كبير للفلسطينيين. وفي المرحلة الثانية، سيؤدي إستثمار إضافي بقيمة \$500 مليون دولار إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء غزة بحوالي 400 ميغاواط إضافية. سيخلق المشروع مئات الوظائف في مجال البناء وسيدعم أيضاً خلق آلاف الوظائف من خلال تزويد الشركات في غزة بالكهرباء الموثوق بها والميسورة التكلفة لأول مرة منذ سنوات.



الخدمات الرقمية

في حين شهد الكثير من دول العالم ثورة في مجال التكنولوجيا الرقمية، فإن الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة محدودة. سيساعد هذا المشروع الفلسطينيين على تحقيق قفزة إلى الأمام في الخدمات الرقمية من خلال توفير الحوافز المالية والخبرة التقنية لدعم القطاع الخاص الفلسطيني في تطوير خدمات الاتصالات (الجيل الرابع) 4G LTE و 5G. علاوة على ذلك، سيضمن توسيع الوصول إلى خدمات الإنترنت. وستدعم حواجز مالية أخرى الشركات والبلديات الفلسطينية في توفير خدمات الإنترنت العالية السرعة. وستولد هذه الإستثمارات تحولاً رقمياً في الضفة الغربية وغزة وستدعم النمو الاقتصادي في قطاعات متعددة من الاقتصاد الفلسطيني.

إطلاق العنان للإمكانيات الإقتصادية بتعزيز نمو القطاع الخاص

السياحة

مزايا فريدة ومثيرة تؤهل الضفة الغربية وغزة لتصبحا وجهة عالمية جاذبة للسواح. وهي من الأماكن النادرة في العالم وتترعرع بالموقع التاريخية والدينية الرائعة. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أكثر من أربعين كيلومترا من الخط الساحلي في غزة والذي يمتد بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن تطويرها وتحويلها إلى مدينة ذات طراز عصري تطل على الساحل البحري، كنظيراتها في بيروت، وهونغ كونغ، ولشبونة، وريو دي جانيرو، وسنغافورة وتل أبيب. وما هو واعد أيضاً المطبخ الفلسطيني الذي يتباين مناطقياً ويثير إعجاب الزوار. فكل مدينة فلسطينية تتماهي وتتفاخر بأطباقها ونكهاتها كعلامات تجارية، من أيس كريم حسن روكاب في رام الله إلى كنافة نابلس الشهيرة. معاً، هذه المعالم السياحية تمنحك الضفة الغربية وغزة فرصاً سياحية غنية وتحتاج أبواب منافع السياحة في الضفة الغربية وغزة على مصراعيها. وسوف يقوم هذا المشروع بدعم الاستثمار في بناء الفنادق، والمؤسسات الخدمية كالمطاعم ومصانع المشروبات والمؤسسات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة. ومن خلال التمويل الإضافي، سيتم العمل على تحسين التدريب الخاص بالضيافة، وتتجدد وتطوّر الواقع السياحي. وأخيراً، سيقوم هذا المشروع بتمويل حملة تسويقية عالمية كبرى لتسلیط الأضواء على المعالم السياحية في كل من الضفة الغربية وغزة للجماهير المهتمة حول العالم. وعبر هذه الإستثمارات وغيرها، ستتوفر للفلسطينيين فرص الحصول على الموارد المطلوبة لبناء صناعة سياحية مزدهرة – صناعة قادرة على إستقطاب عشرات الآلاف من الزوار إلى الضفة الغربية وغزة سنوياً وأعلى تحفيز النمو الاقتصادي لجملة من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.



إطلاق مشاريع

المشروع: تسهيلات الإقراض السياحي وإعادة تأهيل المواقع

الموقع: الضفة الغربية وغزة

ميزانية البرنامج: يصل إلى \$750 مليون في التمويل التساهلي

يصل إلى \$200 مليون في المنح التمويلية

نظرة عامة على المشروع: تطوير الصناعة السياحية الفلسطينية بصورة متكاملة يتطلب إستثمارات جديدة لتحسين المرافق والمستلزمات المتاحة للسواح والتسهيلات المتنامية للموقع السياحي الشهير. وسيوفر هذا المشروع لأصحاب الخدمات الفندقية وشركات السياحة إمكانية الحصول على قروض منخفضة الفائدة وذلك من خلال تسهيلات إقراض حديث تدار بالتعاون مع المصارف الفلسطينية. وسيتم توفير ما يصل إلى \$375 مليون كمبالغ متناسبة للإقراض لمدة خمس سنوات خلال عمر المشروع مما سيضمن إمكانية حصول الفلسطينيين على رؤوس الأموال المطلوبة لتطوير هذا القطاع بوتائر سريعة. وبعد مرور خمس سنوات، من الممكن توسيع وتمديد هذه التسهيلات لخمسة أعوام إضافية. ومن جانب آخر، سيضاف \$200 مليون من المنح التمويلية لدعم وتأهيل تطوير مواقع سياحية مستقبلية.

الزراعة

في حين أن الزراعة تمثل ما يقارب ثمانية بالمائة من العمالة الفلسطينية، لم يفلح هذا القطاع في تحقيق إمكانياته نظراً لعدم توفر الأراضي والمياه والتقنيات للمزارع الفلسطيني. ومن شأن تأمين مناخ تجاري متحسن في الضفة الغربية وغزة وتوفير مساحات أكثر من الأرضي سيخلق للمزارعين فرص هائلة لتوسيع أنشطتهم. وفي نفس الوقت، سوف يقوم هذا المشروع بدعم المزارعين الذين يودون تأمين فرص الإقراض من المصارف المحلية. وسيعمل المشروع مع المبدعين في مجال التكنولوجيا المالية. وستتاح للمزارعين فرص لشراء بذور جديدة وأسمدة وبذات الوقت تطوير الدفيئات، وشبكات الري والبني التحتية الأخرى. كما ستساعد تمويلات أخرى على تأهيل الأرضي الزراعي، وبناء مركز ثقافي جديد لرفع مستوى الثقافة والتدريب الزراعي. هذه التحسينات الجارية سوف ترفع من قدرات المزارع الفلسطيني في توجيه الجهود إلى إنتاج محاصيل ذات قيمة سوقية أعلى وتحتاج له فرصاً لاستثمار التقنية الحديثة في العمل الزراعي. وهذا ما يعزز عمله التجاري، وبالمحصلة سوف يرتفع من مستوى معيشة أسرته.

الإسكان

من الصعب على الكثير من الفلسطينيين شراء مساكن بسبب أسعار العقارات الباهظة على إمتداد الضفة الغربية وغزة. سيزيد السلام أعمال البناء ويخفض أسعار العقارات في الضفة الغربية وغزة. قدرة الحصول على مساكن جديدة بدعم متاح من المصارف الفلسطينية من خلال رهون العقارات للمشتري المؤهل، سوف تساعد على نمو سوق الإسكان. وسوف تحسن كذلك من نوعية حياة المواطن الفلسطيني وتساعد على بناء مجتمعات قوية. وكلما توطدت حقوق الملكية سيتمكن الفلسطينيون من أصحاب العقارات التي تجد صداقها في إستراتيجية الإصلاح من إستثمار أصول عقاراتهم السكنية كضمان للقروض التي ربما يمكن استخدامها للإقراض من أجل تمويل أعمال تجارية صغيرة أو إستثمار رأسمالي. وهذا مما سيساعد على تحفيز الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من فرص العمل.

البضائع المصنعة على أيادي الفلسطينيين معروفة بجودتها وقيمتها النوعية، بحيث تستطيع ملء رفوف المتاجر والمستودعات حول العالم.



التصنيع

من منحوتات خشب أشجار الزيتون إلى التطريز المتقن، كان الطلب العالمي على الصناعة الحرفية الفلسطينية يعود لمنات السنين. اليوم، لدى الفلسطينيين فرصة سانحة لأنعاش ذلك التراث التصنيعي المتقن في الضفة الغربية وغزة. هذا البرنامج سوف يدعم تطوير مناطق صناعية على مستوى عال من الحداثة ومرافق تصنيعية أخرى تستطيع الشركات الفلسطينية الإستفادة من حواجز ضرائية وتمويلية، مما يخفض من تكاليف العمل التجاري. بالإضافة، هذه المناطق المتخصصة ستساعد الشركات من خلال توفير مرافق للخدمات وأخرى للتدريب ضمن المنتشات، وفي الوقت ذاته ترفع مستويات التنافس وتزيد الإنتاج. بعض من التمويل الذي يقدمه هذا المشروع سيخصص لتطوير مرافق مشتركة مع الدول المجاورة، وهذا سيساعد الفلسطينيين ودول الجوار على وضع مواردهم في بوتقة واحدة لجني المنافع المتبادلة. من خلال هذا البرنامج، ستكون البضائع المصنعة على أيادي الفلسطينيين معروفة بجودتها وقيمتها النوعية، بحيث تستطيع ملء رفوف المتاجر والمستودعات حول العالم.

الموارد الطبيعية

تمتلك الضفة الغربية وغزة ثروات ذات شأن من الأحجار، والرخام، والعناصر الميدروكرбونية وغيرها من المعادن. سيقدم هذا المشروع الدعم لتطوير الاحتياطات الرئيسية من الموارد، كحقل الغاز الطبيعي البحري، وحقول النفط وموقع المحاجر غير المستغلة في الضفة الغربية. كما ستساهم في توفير المساعدة التقنية لتطوير إطار تنظيمي لإستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الموارد المشتركة والواقعة على إمتداد المناطق الحدودية. لدى هذه الموارد إمكانيات دفينة لقدر مiliارات الدولارات من الإيرادات وخلق آلاف الوظائف الفلسطينية ذات الجودة العالية والأجور الجيدة.

إطلاق القدرات الاقتصادية الكامنة عبر تعزيز التنمية الإقليمية التكاملية

الاستقرار الاقتصادي والتنمية

إن المنظور الاقتصادي الطويل الأمد للضفة الغربية وغزة يرتبط بمدى القوة الاقتصادية والاستقرار في البلدان المجاورة. في الوقت الحاضر، تواجه الأسواق الهامة للفلسطينيين، ومصر، والأردن ولبنان تحديات إقتصادية بارزة. سيستد هذا المشروع على خطط التنمية الوطنية لهذه البلدان لمساعدتها على تجاوز العقبات التي تعرّض نموها الاقتصادي، من خلال دعم الجهود الرامية إلى توفير الكهرباء المحلية الموثوقة، وتحسين وسائل إيصال الموارد المائية، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المالية وتحديث خدمات القطاع العام. وستسهم هذه الإستثمارات في الحد من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص كبيرة للفلسطينيين لزيادة الصادرات، وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء شراكات تجارية جديدة في المنطقة.

التبادل التجاري الإقليمي

يمكن للتكامل والتعاون الإقليميين خلق فرص إقتصادية جديدة وكبيرة للشعب الفلسطيني. ومثلاً إستفادت دبي وسنغافورة من موقعهما الاستراتيجية وأذدهرتا كمراكز بين ماليين إقليميين، وبمقدور الضفة الغربية وغزة أن تتطور لتصبح مركزاً إقليمياً للتبادل التجاري. وسوف يقوم هذا المشروع بتشجيع بناء بنية تحتية جديدة لتسهيل التجارة والنقل بين الضفة الغربية وغزة، والأردن، ومصر، وإسرائيل ولبنان من خلال القيام بتحسين مطارات الدول المجاورة والموانئ ويمتد إلى تطوير مركز تجاري إقليمي للغاز الطبيعي في مصر. وسيؤدي هذا المشروع إلى تحسين التنقل في المنطقة وفتح أبواب فرص تجارية جديدة للقطاع الفلسطيني الخاص.

إطلاق مشاريع

المشروع: السياحة الإقليمية

الموقع: الضفة الغربية وغزة ، ومصر ، والأردن ولبنان

ميزانيه البرنامج: تصل إلى \$1.5 مليار في التمويل التساهلي
تصل إلى \$500 مليون بشكل منح

نظرة عامة على المشروع: تتمتع المنطقة بامكانات سياحية غير عادية ، بثقافتها وجمالها الطبيعي وموقعها التاريخية والدينية. سيدعم هذا المشروع الشركات المحلية للقطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير الموقع السياحي والبنية التحتية في مصر والأردن ولبنان. سيخصص تمويل إضافي لوضع إستراتيجية إقليمية للسياحة وحملة تسويقية تركز على زيادة عدد السياح الذين يسافرون إلى بلدان متعددة في المنطقة في رحلة واحدة. وتنطوي هذه الإستثمارات على إمكانية زيادة السياحة إلى المنطقة ككل وإجتذاب عشرات الآلاف من السياح الإضافيين إلى الضفة الغربية وغزة كل عام.

الاستثمار الإقليمي

من أجل تحسين الأفاق الاقتصادية للمنطقة ككل، ينبغي تكريس الإهتمام لتحفيز التنمية المبنية على العناصر المتاحة في القطاعات الخاصة للبلدان المجاورة. استناداً إلى الدروس المستفادة من بولندا في التسعينيات وفي مصر وتونس بعد الربيع العربي في 2011، حققت صناديق المشاريع نجاحاً في تعزيز النمو بإستخدام الأموال الأولية للقطاع العام لصناديق الاستثمار، والتي تستهدف الملكية الخاصة والانتمان. الأردن، وربما لبنان وغيرها، يمكن أن تستفيد وبشكل هائل من صناديق المشاريع الجديدة التي تدعم الشركات المحلية. ويمكن لهذه الصناديق أن تستثمر رؤوس الأموال في المرحلة المبكرة بأعمال تجارية واحدة في القطاع الخاص لهذه البلدان. وسوف تsemم الصناديق في خلق عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة والمباشرة وغير المباشرة لمواطنيها كما أنها ستبشر تأسيس شراكات مع الموظفين ومؤسسات عملهم، وخبراء الصناعات حول العالم. ومن شأن صناديق المشاريع الجديدة الناجحة في منطقة الشرق الأوسط أن تفيد الضفة الغربية وغزة، ويمكن أن توفر الأساس لصناديق المشاريع الإقليمية الأكبر حجماً، أو أن تتحول إلى صندوق مخصص للمشاريع في الضفة الغربية وغزة في المستقبل.

الخدمات المتبادلة عبر الحدود

ومن تلوث المياه إلى نقص الكهرباء، تواجه بلدان المنطقة العديد من التحديات المشتركة. ويمكن للتطورات الجديدة على طول المناطق الحدودية بين الضفة الغربية وغزة، ومصر، وإسرائيل والأردن أن تعالج العديد من هذه القضايا في الوقت الذي تولد فيه نشاطاً إقتصادياً جديداً. سيدعم هذا المشروع تطوير محطات معالجة المياه العادمة الرئيسية ومرافق تحلية المياه ومحطات توليد الطاقة في هذه المنطقة ومن أجلها. وستوفر هذه التحسينات الخدمات الازمة للأشخاص المحتجزين، مع تيسير التعاون والتكامل بين حكومات البلدان في المنطقة أيضاً.

السياحة الإقليمية

ستستفيد صناعة السياحة الفلسطينية بشكل كبير من زيادة النشاط السياحي في البلدان المجاورة. بناء على جاذبية المعالم السياحية مثل الأهرامات المصرية، وعجائب البتراء الأثرية في الأردن وشواطئ لبنان، فإن جيران الضفة الغربية وغزة لديهم إمكانيات هائلة لتنمية صناعتهم السياحية. سيدعم هذا المشروع الشركات الخاصة وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير الواقع السياحي وخيارات النقل وإقامة الفنادق والمطاعم في جميع أنحاء مصر والأردن ولبنان بالتوافق مع هذه الإستثمارات. ويتوخى هذا المشروع قيام هذه البلدان، بالتعاون مع الفلسطينيين، بوضع إستراتيجية متماضكة للسياحة الإقليمية، بما في ذلك خطط الاستثمار المشترك، وحملات التسويق، والسياحة الجماعية بين بلدان الإقليم.



الفصل الثاني

تمكين الشعب الفلسطيني

إن أعظم مورد لكل أمة هو شعبها

المبادرة الثانية **لمشروع "من السلام إلى الإرث" ستفتح الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني عبر تمكينه من تحقيق أهدافه وطموحاته. سيدعم هذا الجزء من الرؤيا الشعب الفلسطيني من خلال أربعة برامج جوهرية.**

سيقوم البرنامج الأول بتعزيز جودة نظام التعليم في الضفة الغربية وغزة وضمان أن لا يوجد فلسطيني محروم بسبب عدم توفر الفرص التعليمية. سيدعم هذا البرنامج تطوير وتدريب المعلمين الفلسطينيين مع زيادة فرص الحصول على التعليم للمجتمعات المحرومة. ستساعد مشاريع أخرى على تشجيع الإصلاحات التعليمية والإبتكار. ومن خلال توفير الحواجز المالية لدعم تطوير المعايير الأكademية المحسنة والمناهج الدراسية. سيساعد هذا البرنامج على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز تعليمي بإمتياز.

البرنامج الثاني سوف يعزز برامج تنمية القوى العاملة، ويفخفض معدلات البطالة، ويزيد من الحراك المهني للقوى العاملة الفلسطينية. كل ذلك سيتم إنجازه من خلال دعم التلمذة المهنية والإرشاد الوظيفي وخدمات التوظيف. وسيساعد هذا البرنامج على ضمان استعداد الشباب الفلسطيني بشكل كامل لدخول سوق العمل وتحقيق أهدافهم المهنية. ستساعد المشاريع الإضافية للعمال المنتسبين على تلقي التدريب الذي يحتاجونه لتعزيز مهاراتهم أو تغيير مهنهم. وفي نهاية المطاف، سيضمن هذا البرنامج حصول جميع الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجونها للتنافس في الاقتصاد العالمي والاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هذه الرؤيا.

سيوفر البرنامج الثالث موارد وحوافز جديدة لإصلاح قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني وضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرعاية التي يحتاجها أهالي الضفة الغربية وغزة. سيزيد هذا البرنامج وبسرعة من قدرة المستشفيات الفلسطينية، من خلال ضمان حصولها على التجهيزات، والأدوية، واللقاحات والمعدات على توفير رعاية عالية الجودة والوقاية من الطوارئ الصحية. وستساعد الصناديق الأخرى في تحسين الخدمات والمعايير في مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية من خلال الإستثمارات الهدافة في المراافق الجديدة، وعبر فرص التعليم للموظفين الطبيين والمهنيين الطموحين في الرعاية الصحية وحملات التوعية العامة لتحسين الرعاية الوقائية. وهذا البرنامج سيحسن كثيراً من الحالة الصحية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

سيدعم البرنامج الرابع المشاريع التي تحسن نوعية الحياة للشعب الفلسطيني. ومن الإستثمارات في المؤسسات الثقافية الجديدة إلى الدعم المالي للفنانين والموسيقيين الفلسطينيين. وسيساعد هذا البرنامج الجيل القادم من الفلسطينيين على إستكشاف إبداعهم وصقل مواهبهم. وسيدعم أيضاً تحسين الخدمات البلدية وتطوير مساحات عامة جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. ستساعد هذه التطورات على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز ثقافي وترفيهي يستفيد منه جميع المواطنين الفلسطينيين.

تمكين الشعب الفلسطيني الأهداف

- ▶ تعزيز تنمية الثروات البشرية في الضفة الغربية وغزة ، وتحقيق درجة 0.70 على مؤشر الثروات البشرية للبنك الدولي
- ▶ إنشاء جامعة فلسطينية واحدة على الأقل لتكون من عداد أرقى 150 جامعة في العالم
- ▶ زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من 20 إلى 35 في المئة
- ▶ خفض وفيات الرضع بمقدار النصف
- ▶ زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 سنة

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز الخدمات التعليمية

جودة التعليم

من يبرزت إلى بيت لحم، توجد برامج أكاديمية قوية في الضفة الغربية وغزة لتعليم الفلسطينيين، ومع ذلك فإن نوعية التعليم تختلف اختلافاً كبيراً بين المؤسسات. سيعزز هذا المشروع نوعية التعليم والإتساق في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة من خلال التركيز على النتائج التعليمية. وسيوفر أيضاً حافزاً مالياً للمؤسسات الأكademie الفلسطينية العامة والخاصة للوفاء بمعايير معينة، مثل رفع المستويات، وتحسين المناهج الدراسية، وزيادة معدلات التوظيف بعد التخرج. بالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع نطاق تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة ومنح الشهادات سيساعد على ضمان حصول المدرسين الفلسطينيين على الأدوات التي يحتاجون إليها لمساعدة الجيل القادم من الفلسطينيين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وأخيراً، سيحدد هذا المشروع الجوائز المالية للإعتراف بإنجازات المعلمين الفلسطينيين ومديري التعليم الذين يظهرون النجاح بإعتماد المقاييس والمعايير المعتمدة.

إناحة الوصول للتعلم

وفي حين أن الفلسطينيين يتمتعون بأعلى معدلات التخرج في المنطقة، فإن العديد من المدارس الفلسطينية تستوعب ما يتتجاوز طاقتها مع عدد قليل جداً من المدرسين والفصول الدراسية لدعم طلابها. ولضمان حصول جميع الفلسطينيين على التعليم الجيد، ستعطى الأولوية لتوسيع قدرة المدارس الحضانية والابتدائية والتكميلية والثانوية، مع التركيز على دعم المدارس العاملة في المناطق المحرومة. وسيتمكن هذا المشروع المدارس من توسيع بنيتها التحتية وتوظيف مدرسين جدد. ولتحسين التعليم العالي، سيدعم هذا المشروع إنشاء جامعة جديدة في الضفة الغربية وغزة. وعلى غرار المبادرات الناجحة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، ستتوفر هذه المؤسسة التاريخية الجديدة للطلبة الفلسطينيين إمكانية الوصول المباشر إلى مؤسسة تعليمية دولية عالياً دون مغادرة المناطق الفلسطينية.





تحمل التكاليف التعليمية

وعلى غرار العديد من الطلاب في جميع أنحاء العالم، غالباً ما يواجه الشباب الفلسطيني قيوداً مالية تحد من فرصهم التعليمية. وسيخفض هذا المشروع العبء المالي الملقى على كاهل الطلاب الفلسطينيين بتوسيع الموارد المتاحة لتمويل تعليمهم. وسيدعم مشروع "من السلام إلى الأزدهار" برنامجاً للمنح الدراسية يتم بموجبه تشجيع الكليات والجامعات من جميع أنحاء العالم على تقديم منح دراسية كاملة وجزئية للطلبة الفلسطينيين للدراسة في الخارج والحصول على تعليم عالي المستوى عالمياً. ستقدم المصارف الفلسطينية المساعدة التقنية لدعم الإقراض المسؤول للطلبة. وهذا الإقراض سيوفر للفلسطينيين خيارات لتكميل منحهم الدراسية والإلتحاق ببرامج أكademie نوعية. وبعد التخرج، يتوقع أن يعود هؤلاء الطلاب إلى أوطانهم، كما هو الحال في البلدان الأخرى ذات البرامج المماثلة، ليصبحوا عنصراً أساسياً في الجيل المقبل من القادة في الضفة الغربية وغزة.

إطلاق مشاريع

المشروع: الجامعة الفلسطينية الجديدة

الموقع: الضفة الغربية أو غزة

ميزانيه البرنامج: تصل إلى \$500 مليون على شكل منح

نظرة عامة على المشروع: لإعداد الطلاب الفلسطينيين للإنضمام إلى القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين. يتبعى هذا المشروع بناء وتطوير جامعة جديدة رائدة في مجال الفنون والأداب والعلوم في الضفة الغربية وغزة. سيتضمن المشروع مدخلات من القادة الأكاديميين الفلسطينيين لبناء مرافق تستخدم أحدث التقنيات لتقديم تعليم عالي الجودة. سيتم توظيف كبار المعلمين والإداريين للتاثير على حياة الفلسطينيين الذين يتوقفون إلى التعلم والنجاح أكاديمياً. سيطرور هذا المشروع أيضاً شراكات بين الجامعة الجديدة وأعرق المؤسسات التعليمية في الخارج، والتي سوف تحفز التبادل الأكاديمي وبرامج "التعلم عن بعد" للطلاب والمعلمين الفلسطينيين. سيساعد برنامج منفصل لكافة التعليم الميسر على ضمانبقاء هذه الجامعة في متناول الجمهور الفلسطيني العام.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تتميم القوى العاملة

الشباب والنساء

سيتطلب بناء مستقبل أكثر إشراقاً في الضفة الغربية وغزة، مساهمات من جميع الفلسطينيين سواء كان ذلك بالنسبة لخريجات التكنولوجيا الحديثة أو للحرفيين الذين لديهم 20 عاماً من الخبرة. وللأسف، يعاني الفلسطينيون حالياً من أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم. وبنفس القدر الإشكالي، بينما تحقق المرأة الفلسطينية أعلى مستويات التحصيل العلمي مقارنة بالرجال الفلسطينيين، فإن المرأة الفلسطينية لا تشكل سوى نسبة مئوية صغيرة من القوى العاملة الفلسطينية. ومن خلال تزويد القطاع العام الفلسطيني بالمشورة بشأن أفضل الممارسات التي تشجع اهتمام القطاع الخاص بهذه المشكلة وتعزيز إستراتيجية وطنية شاملة لتمكين الشباب والنساء، سينضم المزيد من النساء والشباب إلى القوى الفلسطينية العاملة. ويرتتأي مشروع "من السلام إلى الأزدهار" الضفة الغربية وغزة، حيث سيصبح الشباب والنساء فيما رواج أعمال وأصحاب مشاريع تجارية، يتمكنون من الحصول على رؤوس الأموال، ويتعلمون المهارات الازمة للنجاح. سيؤدي هذا المشروع إلى زيادة معدلات التوظيف للشباب والنساء الفلسطينيين من خلال تزويدهم بالمشورة المهنية، والتدريب المتخصص وخدمات التسبيب الوظيفي بجهود مكثفة لتوظيفهم في مهن مرتفعة الأجر وذات نمو مطرد.

العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات

لمنات السنين، كان العالم العربي المركز العالمي للعلوم والرياضيات. ولكن في الأزمنة الحديثة، لم تواكب الضفة الغربية ولا غزة بقية العالم في هذه المجالات. سيدعم مشروع "من السلام إلى الأزدهار" المجتمع العلمي الفلسطيني من خلال توليد البحوث وفرص العمل في الضفة الغربية وغزة. سيرعى هذا البرنامج شراكات البحث والتطوير بين الشركات الفلسطينية والدولية ومؤسسات البحث العالمية، مع تشجيع الشركات الدولية على المشاركة مع الفلسطينيين في تطوير التكنولوجيات الجديدة و في مجال البحث العلمي. وينبغي أن تخلق هذه الجهود المزيد من الفرص للفلسطينيين من طلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

التعليم التقني والمهني

الشركات في الضفة الغربية وغزة بحاجة إلى القوى العاملة الجاهزة والمزودة بتقنيات أفضل وتعليم مهني. فهي ليست للطلاب الذين يتخرجون بدون هذا التدريب والمهارات الازمة لأداء الوظائف في هذه الشركات. والإعتماد على نماذج ناجحة مثل تلك المنشورة في ألمانيا والسويد، واستخدام أدوات برامج الكليات المجتمعية و"التعلم عن بعد". يوسع هذا المشروع نطاق القدرة الكلية للتسجيل في المؤسسات التقنية والمهنية ويسصم التدريب التعليمي لتحسين إمكانية التسويق والتوظيف للطلاب. ويدعم هذا المشروع أيضاً إقامة شراكات جديدة بين هذه المؤسسات والشركات الفلسطينية لضمان أن يكون الطلاب المتخرجين من المدارس يمتلكون معرفة وثيقة الصلة بمكان العمل، فهم يتناسبون مع توقعات أصحاب المشاريع وستكون لديهم فرصة أكبر للنجاح في دخول سوق العمل.

التدريب الداخلي والتلمذة

يسعى مشروع "من السلام إلى الإزدهار" إلى توسيع فرص التدريب أثناء العمل وإكتساب خبرة العمل قبل التخرج للطلبة الفلسطينيين، مع التركيز بشكل خاص على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ومن خلال الشراكة مع القطاعين العام والخاص الفلسطينيين والمنظمات التي لا تبغي الربح - لتطوير برامج تدريب وتلمذة جديدة للطلبة الفلسطينيين. يستطيع هذا البرنامج مساعدة الطلاب الفلسطينيين على إكتساب خبرة في العمل وتحديد التغيرات في مجموعات مهاراتهم وتعديل المقرر التعليمي وفقاً لذلك. والهدف من هذا المشروع هو ضمان أن تتاح لجميع الفلسطينيين الملتحقين بالجامعات والمدارس المهنية فرص التدريب في مؤسسة تتطابق مع أهدافهم الوظيفية، مما يزيد من إحتمال تطويرهم للمهارات اللازمة لفتح فرص العمل في المستقبل وتأمين العمالة المرجحة بعد التخرج.

تدريب القوى العاملة

ولتحسين الإناتجية والحرak المهني، يحتاج الفلسطينيون العاملون إلى فرص التدريب والتعليم التي ستساعدهم على تطوير مهارات جديدة والنهوض بحياتهم المهنية. سيوفر هذا المشروع حواجز مالية لشركات القطاع الخاص لتطوير مراكز تدريب لموظفيها. سيتم إيواء هذه المرافق الجديدة داخل المناطق الصناعية التي ستكون مناطق داخل الضفة الغربية وغزة ومصممة لتشجيع الاستثمار والعملة من خلال المعاملة الضريبية التفضيلية. وسيدعم هذا المشروع أيضاً الفلسطينيون الساعون إلى تغيير الحياة المهنية من خلال تقديم منح دراسية وزمالات لتمكينهم من السعي للحصول على فرص تدريب وتعلم جديدة في الجامعات الفلسطينية والمدارس المهنية.

إطلاق مشاريع

المشروع: الإرشاد المهني والتوظيف

الموقع: الضفة الغربية وغزة

ميزانية البرنامج: تصل إلى \$30 مليون على شكل منح

وصف المشروع: مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يرتأي أن النساء في الضفة الغربية وغزة يحصلن على التمويل وكذلك يفتح أبواب سوق العمل أمامهن والمشروع يمتعهن بفرص تدريب القوى العاملة للنجاح كرائدات أعمال وصاحبات مشاريع خاصة. وكجزء من التشجيع على اعتماد إستراتيجية وطنية للنهوض بالفرص الاقتصادية للنساء، سيدعم هذا المشروع إنشاء مؤسسة مركزية لتيسير تقديم المشورة المهنية وخدمات التنسيب الوظيفي للنساء والشباب الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. سيتم ربط هذه المؤسسة بالجامعات الفلسطينية والغرف التجارية المحلية للتنسيب مع مراكز الخدمات المهنية والتوصية بإدخال تحسينات على المناهج وستكون هذه المؤسسة أيضاً بمثابة بوابة للوظائف، توفر للشباب والنساء الفلسطينيين إمكانية الحصول على القوائم المتعلقة بالوظائف المحتملة، فضلاً عن التوجيه حول صياغة سيرة ذاتية مهنية والخدمات الأخرى.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية

الوصول إلى الرعاية الصحية

يؤدي نقص الموظفين والأدوية والمعدات والإمدادات في المرافق الطبية الفلسطينية إلى وجود ثغرات في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني ويجبر العديد من الفلسطينيين على التخلّي عن الرعاية أو السفر إلى الخارج لتلقي الرعاية التي يحتاجون إليها. وفي الأجل القريب، سيدعم هذا المشروع نشر المزيد من العيادات المتنقلة والحياة لتلبية احتياجات الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية الفلسطينية المحرومة وتقديم الدعم المالي لضمان حصول المستشفيات والعيادات على الدواء والمعدات لتحسين العلاج لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى الرعاية. ستقوم مشاريع أخرى في مرحلة لاحقة بتجهيز المستشفيات العامة بأحدث المعدات لتحسين قدرتها على معالجة مجموعة متنوعة من العلل والأمراض – مما يقلل من أوقات الانتظار. وعدد الفلسطينيين الذين يجب إحالتهم إلى المستشفيات للعلاج بالخارج.

جودة الرعاية الصحية

إن نقص الموارد داخل نظام الرعاية الصحية الفلسطيني جعل من الصعب على أخصائيي الرعاية الصحية التركيز بشكل كامل على تحسين معايير الجودة وعلى المؤسسات الطبية الفلسطينية، للوفاء بأعلى المعايير وتحقيق الإعتماد الدولي. سيدعم هذا المشروع الخبراء من القطاعين التقني والخاص الذي يساعد المستشفيات والعيادات في تحديد مجالات التحسين وتزويدها بالموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الحالية. ولزيادة تحسين جودة الرعاية، سيشجع هذا المشروع الأطباء والممرضين وغيرهم من الموظفين الطبيين على متابعة الشهادات الدولية والتدريبات وفرص البحث. ويمكن لஹولاء المهنيين المهرة والمرافق الحديثة توفير الأساس لجودة الرعاية الصحية على المدى الطويل في الضفة الغربية وغزة.



الرعاية الصحية الوقائية

ويزداد خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في الضفة الغربية وغزة ويتضاعف بسبب الفقر إلى برامج الوقاية الأولية والثانوية. وسيساعد هذا المشروع مرفق الرعاية الصحية الفلسطيني على توسيع نطاق توافر الخدمات مثل اللقاحات وتقييمات صحة الأسرة والفحوص المنتظمة للصحة البدنية والعقلية. وسيمول هذا المشروع أيضاً حملة توعية عامة لإطلاع الناس على مخاطر نقص الرعاية الصحية والموارد المتاحة لهم في إطار نظام الرعاية الصحية الفلسطيني. ستنقل هذه الجهد من تكاليف الرعاية الصحية الطويلة الأجل وتساعد الشعب الفلسطيني على العيش حياة أطول وأكثر صحة.

إطلاق مشاريع

المشروع: تعزيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

ميزانية البرنامج: تصل إلى \$300 مليون من المنح التمويلية
تصل إلى \$600 مليون تمويل تساهلي

نظرة عامة على المشروع: يحتاج نظام الرعاية الصحية الفلسطيني إلى مرفاق طبي أفضل لتعزيز القدرات العلاجية. ويتوخى هذا المشروع تطوير مراكز علاجية ومتخصصة خاصة جديدة، لضمان قدرة الفلسطينيين على الحصول على العلاج الجيد لمجموعة واسعة من الأمراض والمشاكل الصحية داخل الضفة الغربية وغزة، مع تشكيل شراكة مع مسؤولي الصحة الفلسطينيين للتركيز على الإصلاحات المتعلقة بمراقبة التكلفة والقدرة على تحمل التكاليف.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة

الفنون والثقافة

من العصور القديمة إلى الحديثة، كانت الضفة الغربية وغزة مركزاً للفنون والثقافة، وموطناً للكثير من أشهر الفنانين والشعراء في المنطقة وذات تقاليد عريقة بتاريخها. ومثال على ذلك مهرجان النبي موسى السنوي. وينبغي الاحتفاء بهذا الإرث الثقافي العظيم ودعمه. فبالعمل مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية، سيؤدي هذا المشروع إلى إلقاء شأن الجيل القادم من الفنانين والموسيقيين والكتاب الفلسطينيين المتميزين. كما ستتاح للفلسطينيين فرصه التقديم والحصول على منح دراسية تستمر لمدة عام للدراسة والتدريب والعمل في المجالات الفنية والثقافية في الداخل والخارج على حد سواء. منح تمويلية أخرى ستعمل على تطوير مراكز ثقافية ومتاحف جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وستكون هذه المؤسسات بمثابة معرضًا للتراث التاريخي والثقافة الفلسطينية للألاف من الزوار المحليين والدوليين كل يوم.

الرياضة وألعاب القوى

بالإضافة إلى تحسين الصحة العامة، يمكن للرياضة والألعاب البدنية أن تساعد الشباب الفلسطيني على تعزيز علاقات جديدة مع نظرائهم ومجتمعهم المحلي، ويمكن للفرق الفلسطينية أن تكون مصدراً للترفيه والفخر لجميع الفلسطينيين. وسيوسع هذا المشروع نطاق خيارات الأنشطة التناصية الصحية للفلسطينيين من خلال بناء المرافق الرياضية العامة في الضفة الغربية وغزة. ويسعى هذا المشروع إلى إلهام الجيل القادم من الرياضيين الفلسطينيين الذين يطمحون بالمشاركة والتدريب مع الفرق الفلسطينية المستقبلية والتي ستتنافس على المستوى العالمي.

إطلاق مشاريع

المشروع: التجديد الحضري

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التكلفة: تصل إلى \$200 مليون من المنح التمويلية

نظرة عامة على المشروع: بالعمل مع كبار مخططي المدن الفلسطينيين، سيقوم هذا المشروع بمساعدة البلديات الفلسطينية في تطوير وإصلاح البنية التحتية التي من شأنها تحسين نوعية الحياة داخل المناطق الحضرية الفلسطينية. ستتولى هذه الأموال تطوير الأرصفة، والمكتبات، والحدائق وغيرها من الأماكن العامة في المدن والبلدات. وستدعم أيضاً تجديد المباني العامة وغيرها من مشاريع الإنعاش التي تقوم بتجميل وتحسين المناطق الحضرية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

الخدمات البلدية

تفقر البلديات الفلسطينية إلى الموارد التي توفر الخدمات الأساسية التي يحتاجها مواطنوها للإذهار. سيؤدي هذا المشروع إلى تحسين الخدمات في المدن والبلدات الفلسطينية عبر توفير التمويل القصير الأجل للبلديات والمنظمات غير الحكومية، التي تركز على تحسين حياة المواطنين المحليين. ستسمح هذه الأموال للحكومات والمؤسسات المحلية بتحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك جمع النفايات، والمساعدة في حالات الطوارئ، وإدارة حركة المرور. سيرتبط هذا التمويل بسلسلة من الإصلاحات التي ستضع البلديات الفلسطينية على طريق التمويل المستقل وتوفير الخدمات العامة على نحو مستدام وتمويلات أخرى ستدعم تطوير مناطق عامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، مما سيتيح للفلسطينيين المزيد من الفرص لقضاء بعض الوقت في الهواء الطلق مع أسرهم وأصدقائهم، بينما يساعد أيضاً على جذب السياحة إلى الضفة الغربية وغزة.



الفصل الثالث

تعزيز الحوكمة الفلسطينية

في حين أن تنفيذ مشروع "من السلام إلى الإزدهار" سيطلب دعماً دولياً كبيراً، إلا أنه من غير الممكن تحقيق رؤيا للفلسطينيين دون الدعم الكامل من الشعب الفلسطيني وقاداته.

المبادرة الثالثة والأخيرة في مسيرة مشروع "من السلام إلى الإزدهار" تسعى إلى تشجيع القطاع العام الفلسطيني على توفير الخدمات والإدارات اللازمة للشعب الفلسطيني حتى يحظى بمستقبل أفضل. إذا تدرك الحكومة إمكاناتها من خلال الاستثمار في شبابها واعتماد العناصر الأساسية المحددة في هذا المشروع الذي سيت mismatch عنه نمو فرص العمل وإزدهار الشعب الفلسطيني وإقتصاده على السواء. هذه الرؤيا ستحدد الطريق الذي سيتيح، بالشراكة مع القطاع العام الفلسطيني، الإزدهار عبر ثلاثة برامج.

يساعد البرنامج الأول من هذا المشروع القطاع العام الفلسطيني على إعادة صياغة بيئة النشاط التجاري من خلال حقوق الملكية الخاصة، وضمانات ضد الفساد، وإمكانية الحصول على الإعتمادات وأسوق رؤوس المال العاملة إلى جانب السياسات واللواحة الداعمة للنمو. فالقرين والقابلية للتنبؤ بالنسبة للمستثمرين سيؤديان إلى النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، وزيادة الصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر. ومثلما هبت حكومات اليابان، وكوريا الجنوبية وسنغافورة للتتصدي للتحديات الهائلة التي تواجه مجتمعاتها في الأوقات العصيبة، في تاريخ كل منها. وبالمثل فباستطاعة القادة الفلسطينيين تفزيذ العمل ذاته وأن يرسموا مساراً جديداً لشعبهم. يحدد هذا البرنامج ويلبي متطلبات تطوير الثروات البشرية، وتحفيز الإبتكار، وإنشاء وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وإستقطاب الشركات العالمية التي ستستثمر في مستقبل الضفة الغربية وغزة.

سيستمر البرنامج الثاني في مشاريع بناء مؤسسات القطاع العام الفلسطيني وتعزيز إستجابة الحكومة للشعب. من خلال هذا البرنامج، ستوجه الحكومة إهتمامها إلى زيادة استقلال القضاء وتنمية منظمات المجتمع المدني. ومن شأن وجود نظام محاكم قوي أن يحمي ويケفل بصورة أفضل، حقوق المواطنين وممتلكاتهم. مزيداً من الشفافية الحكومية ستساعد على تعزيز الثقة من قبل الفلسطينيين - والمستثمرين الأجانب – بأن قرارات المحاكم تتم بإنصاف حيث تُمْحَى العقود وتنفذ بصدق، مما يؤكّد بأن الاستثمار التجاري آمنة.

البرنامج النهائي سيؤدي إلى تحسين العمليات الحكومية وتوفير الخدمات للشعب الفلسطيني. وتماشياً مع النماذج الناجحة لقطاع الخاص، يجب على القطاع العام الفلسطيني أن يسعى جاهداً إلى أن يكون مستقراً مالياً، مستقلاً من الناحية المادية، راعياً لمنتسبيه ويكون فعالاً في تقديم الخدمات لمواطنيه. وسيساعد هذا البرنامج لتسديد الديون المستحقة على القطاع الخاص وتنفيذ خطة الميزانية والضرائب التي تعزز الإستدامة المالية على المدى الطويل، دون الحاجة إلى دعم الميزانية أو أموال المانحين. كما سيساعد أيضاً في تبني تكنولوجيا جديدة يمكن أن توفر للمواطنين الفلسطينيين القدرة على طلب الدعم والخدمات الحكومية والحصول عليها مباشرة. وسيقدم البرنامج تدريباً جيداً وفرصاً لمنتسبي الخدمة المدنية لتحسين إنتاجيتهم، والمساعدة في إعدادهم لمواجهة تحديات الحكومة، وتسهيل عليهم أداء وظائفهم. وأخيراً، يهدف هذا المشروع إلى توفير الخدمات الحكومية بتكلفة منخفضة وكفاءة عالية، مما سيسهل نمو القطاع الخاص.

تعزيز الحوكمة الفلسطينية

الأهداف

- ◀ تحسين الشفافية الحكومية، وتحقيق 60 درجة أو أفضل حسب المؤشر الدولي لتوقع الفساد والشفافية
- ◀ تنفيذ نظام حوكمة إلكترونية يوهلهم للحصول على درجة أعلى من 0.75 على المؤشر العالمي لتنمية الحكومة الإلكترونية
- ◀ تنشيط ميزانية مستدامة للقطاع العام
- ◀ تعزيز بيئة النشاط التجاري والحصول على الأقل على 75 درجة طبقاً لمعايير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال

تعزيز الحكومة الفلسطينية بخلق بيئة عمل أفضل

حقوق الملكية

تعتبر حقوق الملكية الخاصة والحماية القانونية لأصحاب الأعمال متطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية المستدامة وبواسطة هذا المشروع، سيحظى القطاع العام الفلسطيني بالمساعدة في إنشاء وتحسين الأطر القانونية التي يتمحض عنها أنظمة قانون التجارة، وقانون التنافس، وقانون الإفلاس، وقانون العقود. وسيعمل هذا المشروع مع القطاع العام الفلسطيني لتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، وتطوير حماية المؤسسات لأصحاب الأموال وتتسجيل ملكية الأراضي في قاعدة بيانات وطنية. إن تسجيل الأراضي خطوة حاسمة في تحول الاقتصاد الفلسطيني، وسيفتح المجال لاستخدامه كضمان لرؤوس الأموال ويزيل العديد من الحاجز القائم أمام التنمية. وفي نهاية المطاف، يتوج مشروع "من السلام الى الإزدهار" أن تناح للفلسطينيين فرص لتطوير المدن، والقرى، والمناطق الصناعية، والأراضي الزراعية الجديدة وتحديثها، مما قد يدر بمليارات الدولارات في نشاط إقتصادي جديد. وإن حقوق الملكية القوية تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق هذا المستقبل.

الإطار القانوني والضريبي

يتطلب النمو الاقتصادي الطويل الأجل إطاراً قانونياً وضرائرياً يدعم القطاع الخاص ويستقطب الاستثمار. سوف يوفر هذا المشروع "من السلام الى الإزدهار" المساعدة التقنية والمالية للقطاع العام الفلسطيني لينتقل الى نظام ضرائي يعزز النمو وينشئ إجراءات محسنة لمكافحة الفساد، وفتح أسواق رؤوس الأموال، وإجراء الإصلاحات الرقابية التي تدعم النمو الاقتصادي. ومن خلال وضع القوانين واللوائح الرقابية التي تزيد التنافس، وتحمي الملكية الفكرية، وحقوق التعاقد وتتضمن اللجوء الى القضاء. وسيساعد هذا المشروع على منح الشركات الثقة التي تحتاجها للإسهام في استثمارات جديدة وتوسيع العمليات القائمة، بالإضافة، سيدعم هذا المشروع الجهود الجارية لإنشاء مركز جامع لتسجيل الأعمال التجارية الفلسطينية، مما قد يخفض بشكل كبير الكلفة والوقت اللازمين لإطلاق الشركة. ستساعد هذه الإصلاحات على ضمان قدرة جميع الفلسطينيين - وليس الشركات الكبرى فقط - على الاستفادة الكاملة من الفرص التي أوجتها هذه الرؤيا.

أسواق رؤوس الأموال والسياسة النقدية

سيكون القطاع المالي الفلسطيني شريكاً حاسماً في تنفيذ مشروع "من السلام إلى الإزدهار". هذا البرنامج سيعزز قدرات السلطة النقدية ومصارف القطاع الخاص الفلسطيني على تعزيز صحة النظام المالي المحلي، مع تيسير زيادة الإقراض المشجع على الإنتاجية، خاصة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ينبغي أن تكون السلطات المصرفية الفلسطينية قادرة على العمل مع المصارف المحلية لتوسيع قدراتها لدعم قطاع الأعمال الفلسطيني المتضامن وتكوين قوات فعالة للاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال. على وجه التحديد، ستدعم المساعدة التقنية الجهود الرامية إلى الحفاظ على العلاقات المصرفية المتبادلة، وتحسين ممارسات الإقراض المصرفية، وبناء قدرات السلطات النقدية لضبط القطاع المالي وإدارة محفظة السندات المالية.

التبادل التجاري الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية، ستطلب زيادة الصادرات الفلسطينية وضع سياسات جديدة للتبادل التجاري. وضمن هذا المشروع، سيساعد الدعم الفني الناشط القيادات الفلسطينية المعنية على إقامة نظام تجاري عادل ومتبادل، وإدارة نقاط العبور التجارية وإجراء إصلاحات نظم رقابية لتنسق شبكات تجاريين جدد. وبموازاة هذه الجهود، سيأتي هذا المشروع بقيادة الشركات المتعددة الجنسية إلى الضفة الغربية وغزة ليسهل عقد المؤتمرات الدولية للمستثمرين والتي تزيد من الوعي بفرص الشراكة مع الشركات الفلسطينية والإستثمار فيها. كما سيعمل الخبراء التقنيون مع المسؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم على تطوير إتفاقيات التجارة الحرة المفيدة. وتكون التجارة الفلسطينية الإقليمية والدولية الموسعة قاعدة مركزية للنمو الطويل الأجل لل الاقتصاد الفلسطيني والتركيز على الصادرات الفلسطينية سيجبر الشركات المحلية على زيادة الكفاءة وجودة للتنافس بنجاح في الأسواق الدولية.

إطلاق مشاريع

المشروع: تسجيل الأراضي

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التكلفة: تصل إلى \$30 مليون من المنح التمويلية

نظرة عامة على المشروع: سيساعد هذا البرنامج أصحاب الأملاك الفلسطينيين على تسجيل أصولهم العقارية بسرعة في قاعدة بيانات واحدة. وهي قاعدة البيانات التي سيتم تنفيذها بالشراكة مع المؤسسات الإنمائية والقطاع العام الفلسطيني، وسوف تساعد في حل المطالبات المتنازع عليها بشأن ملكية الأرضي وتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح. وسيوفر تعزيز حقوق الملكية الخاصة والأمن اللازم للاستثمارات الإنتاجية، مع ضمان قدرة المالكين الوصول إلى رؤوس الأموال عن طريق رهن أو بيع ممتلكاتهم.

تعزيز الحكومة الفلسطينية من خلال بناء المؤسسات

استقلالية القضاء

بناء على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات، ينبغي إعادة تقييم استقلالية السلطات القضائية الفلسطينية وتعزيزها. وأن وجود نظام قضائي قوي ومحكم يمكن الاعتماد عليها يسمح للشركات بمعرفة أن استثماراتها ستكون آمنة، وأن شركاتها والمنتجات التي تنتجها ستكون محمية من المعاملة غير العادلة. تشكل الثقة في المسائل القانونية عنصرا حاسما في الحد من مخاطر الأعمال التجارية، وبالذات تلك التي تستقطب رؤوس الأموال الخاصة والإستثمارات الأجنبية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم هذا المشروع، بالشراكة مع القادة الفلسطينيين، بتشجيع القوانين واللوائح التي تكفل إستقلال النظام القضائي. وستستثمر في بناء قدرات المحاكم مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز قدرتها على التعامل مع القضايا التي تشمل الإنتهاكات الحكومية المحتللة. بالإضافة، سوف يعزز هذا البرنامج الثقافة القانونية التي ستساهم في جملة أمور مثل مساعدة القادة على تحديد الإصلاحات القانونية والرقابية التي من شأنها تحسين عملية الشراء الحكومية وبينة الأعمال التجارية بشكل أفضل.



إطلاق مشاريع

المشروع: الحكومة الإلكترونية الفلسطينية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

الكلفة: تصل إلى \$300 مليون من المنح التمويلية

نظرة عامة على المشروع: سيمول هذا المشروع وضع نظام مركزي الكتروني للحكومة على الإنترنت، على غرار النظم المماثلة المبندة في بلدان مثل استونيا، وستتمكن هذه البوابة وزارات الحكومة والمواطنين الفلسطينيين اليومية من تبادل المعلومات والتواصل في الوقت الحقيقي. ومن خلال هذا النظام، سيتمكن الفلسطينيون من طلب معلومات من مؤسسات القطاع العام بشأن القرارات والسياسات. كما ويسمح هذا النظام للفلسطينيين بطلب الخدمات الحكومية، على النحو الذي ثُوّق في مشروع تقييم الخدمات.

المساءلة

تطلب الحكومة الرشيدة نظماً صارمة تمكن الشعب من مساعدة المؤسسات. يساهم الفلسطينيون في الإيرادات الضريبية مع توقع أن حوكمنهم ستتفقها بشكل مسؤول لتوفير الخدمات بكفاءة وفعالية. كما وينبغي أن تتوفر لدى الفلسطينيين سبل أكثر وأفضل للسعى إلى المساعدة عن الإدعاءات المتعلقة بالتبذير الحكومي، والاحتيال، وإساءة المعاملة، ووقائع فساد الحكومة، وحالات القرارات غير العادلة أو غير النمطية في القضايا الجنائية، والعقبات غير الضرورية التي تعرّض الشروع بعمل تجاري جديد أو نمو تلك القائمة. ولكي يتمكن الشعب الفلسطيني من بناء الثقة في حوكمنه، فإنه يحتاج إلى آليات للتعبير عن قلقه وأن يرى الإجراءات المتخذة حيال ذلك. وسيعزز هذا المشروع قدرة مؤسسات مكافحة الفساد الفلسطينية، بما في ذلك قررتهم على التحقيق في إدعاءات الفساد وسوء الإدارة وإحالة النتائج إلى السلطات المحلية المختصة دون تدخل. كما سيوفر هذا البرنامج المساعدة التقنية والمالية لتوسيع قدرة مدقق الحسابات الحكومي وتمكينه من إعادة النظر في نفقات القطاع العام والتحقيق في المخالفات بالوقت المناسب وبطريقة شفافة.

الشفافية

كي يتمكن الشعب من مساعدة حوكمنه، يجب أن تكون قرارات السياسات الحكومية والعملية التشريعية وإجراءات القطاع العام المتعلقة بالمشتريات، والعقود، والتراخيص والتوظيف شفافة. ينبغي على الفلسطينيين أن يعرفوا كيف تتفق حوكمنهم أموال داعيي الضرائب. يمكن للحكومة تحسين أدائها من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الإنترن特 والمنصات الرقمية. فقد سمح التكنولوجيا الجديدة للحكومات وشعبيتها على الصعيد الدولي على تحسين تدابير الشفافية والمساعدة لصالح مواطنيها. وسيدعم هذا المشروع المؤسسات الفلسطينية في تبني التحسينات التي تقوم الشفافية في القطاع العام وقدرته على التواصل المباشر مع الشعب الفلسطيني. ومن أجل الحفاظ على مستقبل الرخاء، فينبغي على القادة الفلسطينيين الإلتزام تجاه شعبهم بالحكومة الشفافة التي تلهم الثقة في مستقبل مشرق مليء بالفرص.

المجتمع المدني

تشكل مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة والصحافة الحرة جزءاً هاماً لأي ديمقراطية تعمل بشكل جيد. وسيطلب الحفاظ على هذه المؤسسات الهامة وتوسيعها داخل الضفة الغربية وغزة قوانين وممارسات جديدة تحمي استقلالها وتحسن قدراتها. ولدعم هذه الجهد، سيوفر هذا المشروع التدريب للمؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم على تعزيز الحماية للمجتمع المدني وضمان حرية الصحافة. كما ستدعم منظمات المجتمع المدني بواسطة تحديد الموارد الازمة لإداء وظائفها الهامة.

تعزيز الحكومة الفلسطينية عن طريق تحسين الأداء الحكومي

الاستدامة المالية

لتعزيز الصحة الطويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني، يجب أن يكون لدى القطاع العام الفلسطيني ميزانية مستدامة مالياً. في إطار هذا المشروع، سيقدم الخبراء التقنيون المشورة للجهات النقدية الفلسطينية بشأن إعتماد خطة تضع الحكومة على طريق الإستدامة المالية، مع التركيز على إنهاء الاستناد على المعونة المقدمة من المانحين، زيادة الإيرادات الضريبية المحلية بكفاءة وزيادة القدرة على إدارة محفظة الأوراق المالية الحكومية. ولدعم هذا الجهد، سيوفر هذا المشروع دعماً مالياً قصيراً للأجل للقطاع العام الفلسطيني لسداد المستحقات المتأخرة للقطاع الخاص. كما وسيدعم نشر نظم جديدة قائمة على المساءلة والشفافية وقدرة الجهات الفلسطينية المعنية على إدارة تحصيل الإيرادات في جميع المعابر التجارية وغيرها من موانئ الدخول. سيطالب المشروع القطاع العام الفلسطيني بتنفيذ أنظمة لتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في تحصيل المدفوعات لخدمات مثل الكهرباء والمياه، مما سيساعد على خفض التكاليف الطويلة الأمد للمستهلكين وتشجيع الاستثمار الخاص.

الخدمات المدنية

يتطلب من الحكومة الفلسطينية الجيدة الوفاء لرعاياها: الشعب الفلسطيني. ينبغي تطوير المهام الجوهرية، والأهداف العليا والإستراتيجية ومواعيدها لزيادة ازدهار المواطن. ولتحسين نوعية الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وغزة، سيدعم هذا المشروع وضع برنامج تعليمية جديدة وتدريب القيادة لموظفي الخدمة المدنية، مع وضع منهج دراسي صارم، يركز على الاستجابة لاحتياجات المواطن وتوفير خدمة ممتازة للزبائن. في برنامج القيادة هذا سيزود الجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين بمهارات في القيادة والعمل الجماعي، والمفاضلات، والإدارة المالية، وصناعة السياسات والإتصالات. بالإضافة إلى تعزيز ثقافي الخدمة والمساءلة. سيتم تحديد مقاييس الأداء والتقدم الوظيفي وسوف يكافئ على أساس نتائج قابلة للقياس. وسيتعلم القادة كيفية تحديد أهم أهداف الحكومة والمقاييس الخاصة بتلك الأهداف، وترتيبها والقاء الضوء عليها ولتحقيق أفضل النتائج التي من شأنها تحسين الحياة في الضفة الغربية وغزة وتنمية الاقتصاد. وسيتم قياس ومتابعة التقدم المحرز للمستوى الشائع وعرضه على شبكة الانترنت، لكي يحاسب المواطن حكومته على مستوى النجاح. وتعد القياسات الخاصة بنمو الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الوظائف أمثلة على المقاييس التي يمكن تقييمها ونشرها بسهولة.



توفير الخدمات

اقتصاد فلسطيني مزدهر سيطلب تحديث خدمات القطاع العام ومؤسساته. وسوف يساعد هذا المشروع الجهات الفلسطينية المعنية بتنفيذ إستراتيجية شاملة لضمان الكفاءة في تقديم الخدمات لشعبها. كما سيوسع هذا الجهد نطاق الخدمات الحكومية عبر الإنترن特، بما في ذلك خدمات تسديد الدفع، وإدارة المرافق، وتسجيل المدارس وطلبات الجوازات. هذه النظم ذاتها ستسمح للفلسطينيين بتتبع حالة طلباتهم ومؤشرات الأداء الأخرى. ولزيادة تعزيز توفير الخدمات، سيسمح هذا المشروع للحكومة بتحديد الفرص المتاحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبخاصة الخدمات التي يكون للقطاع الخاص فيها تجربة عميقة وقوية.

إطلاق مشاريع

المشروع: إستقطاب الخبرات العالمية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التكلفة: تصل إلى \$100 مليون من المنح التمويلية

نظرة عامة على المشروع: يوفر الشتات الفلسطيني مصدرًا هائلًا من المواهب للاقتصاد الفلسطيني. وسيطلب مشروع "من السلام إلى الإزدهار" زيادة ملحوظة في الثروات البشرية، وهذا المشروع سيدعم الجهود الرامية إلى جمع وتمكين الموهوبين، من الفلسطينيين وغيرهم من الخبراء، من جميع أنحاء العالم لتنفيذها.



خاتمة

إن مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يضع رؤيا لمجتمع فلسطيني مزدهر، يدعمه قطاع خاص قوي، وشعب متتمكن وحكومة فعالة. كما تبين الرؤيا ما يمكن أن تتخض عنه معادلة السلام زانداً الاستثمار، وكيف يمكن تحقيق النجاح من خلال برامج محددة تدعمها مجموعة من المشاريع القابلة للتحقق. إن مشروع "من السلام إلى الإزدهار" يمثل خطة واقعية وقابلة للتحقيق بحيث يمكن أن ينفذها الفلسطينيون بدعم من المجتمع الدولي لبناء مستقبل أفضل لهم. ومن خلال هذه الرؤيا، يمكن للضفة الغربية وغزة أن توفران مستقبلاً من الكرامة والفرص للشعب الفلسطيني.





THE WHITE HOUSE